https://doi.org/10.37375/bsj.v7i20.3634

عبقرية الإمام البخاري وابتكاراته في التصنيف

*د. صالح الأمين محمد الماعزي

تاريخ الاستلام: 15 / 8 / 2025 اجازة النشر:2 /10/ 2025 تاريخ النشر: 17/ 11/ 2025

المستخلص: بيَّن الباحث جانباً كبيراً من ابتكارات الإمام البخاري وعبقريته في اختيار مصنفاته في العقيدة والشريعة والأخلاق، وبين وناقش أيضاً تعليلات وتفسيرات بعض المهتمين بتراثه وتصرفاته في مصنفاته عموما وجامعه خصوصا، وكانت النتيجة صحة ما نسب له من هذه التعليلات، التي تبين فعلا أنه عبقري.

وبين أنه إمام مجتهد، ابتكر التصنيف في الرواة الضعاف، وجمع أركان الدين من صحيح السنة في مصنفات مختلفة، وأن عنده منهجية استيعاب المخالف، وعنده الاحتياط الكبير في الرواية والنقل والتعليل، وكانت الخلاصة أنه إمام عبقري مبتكر، بلا ريب، ومن تعدى عليه فالواقع أنه ما عرفه ولا عرف مصنفاته، ولو عرفه لكان منصفا، إلا من كان من أعداء الدين.

كلمات مفتاحية: (عبقرية – البخاري – التصنيف)

The genius of Imam Bukhari and his innovations in classification

Dr. Saleh Al-ameen Almazee

Assistant Professor Hadith and its Sciences, Faculty of Islamic Studies Sabha, Al-Asmarya Islamic University, Zliten, libya

Abstract: The researcher demonstrated a large part of Imam Al-Bukhari's innovations and his genius in selecting his works on faith, Sharia, and ethics. He also demonstrated and discussed the justifications and explanations of some of those interested in his heritage and his actions in his works in general, and his collection in particular. The result was the validity of what was attributed to him of these justifications, which truly demonstrates that he was a genius.

He explained that he was an imam who had made an effort to classify weak narrators, and that he had collected the pillars of religion from the authentic Sunnah in various books, and that he had a methodology for absorbing the opposition, and that he had great caution in narration, transmission, and explanation.

The conclusion was that he was a brilliant and innovative imam, without a doubt, and anyone who attacked him did not know him or his works. Had he known him, he would have been fair, except for those who were enemies of the religion.

Key words : (**Genius - Bukhari - Classification**)

مقدمة:

بسم الله الواحد الأحد، والحمد لله الفرد الصمد، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، خاتم المرسلين وسيد ولد آدم أجمعين، وبعد: فهذا بحث بعنوان (عبقرية الإمام البخاري وابتكاراته في التصنيف) دراسة تحليلية، كتبته بعد سماعي ووقوفي على تعليلات واستنتاجات لبعض العلماء من شراح الصحيح وغيرهم من المحدثين يذكرون فيها أن الإمام البخاري ذا شخصية مميزة في التصنيف والنقد.

وهم بهذا يردون على كل متقول وقع في شخص الإمام البخاري أو في مصنفاته وجامعه الصحيح على وجه التحديد.

* أستاذ مساعد الحديث النبوي وعلومه، كلية الدراسات الإسلامية سبها، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا

s.Almazee@asmarya.edu.ly

مشكلة البحث:

هل الإمام البخاري عبقري مبتكر؟ وإن كان ذلك كذلك فأين تبرز عبقريته وابتكاراته؟ وهل ما قيل فيه من بعض الشراح من ذكائه، واقع فعلا؟

أهمية البحث:

تبرز أهميته في أنه يناقش بعض ما نسب للبخاري من تصرفات في مصنفاته تأليفا، ومنهجية في بعضها.

هدف الدراسة:

تأصيل عبقرية البخاري، وبيان حقيقتها، وهو دعوة لقراءة مصنفاته، والجامع الصحيح على وجه الخصوص.

الدراسات السابقة:

لم يترك البحاث الإمام البخاري وكتابه دون دراسة وتمحيص، فكل من كتب في تراجم المحدثين، تناول الكلام على شخصية الإمام البخاري وذكر كل ما يتعلق بحياته، ومن هؤلاء الخطيب في (تاريخه)، والذهبي في (سير أعلام النبلاء)، والحافظ ابن حجر في هدي الساري، وأما مناهجه في كتبه، فقد تكلموا عليها، ومن هؤلاء الحافظ في هدي الساري، وأغلب شراح الصحيح، ومن الكتاب المعاصرين الكثير أيضا ولكن ممن خصص الكلام على فقه تراجمه الشيخ عتر في كتابه الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح.

وهناك دراسة بعنوان (عبقرية الإمام البخاري في حفظ السنة وتأصيل الاعتدال الفكري) لباحثة اسمها وضحة بنت عبد الهادي، نظرت فيها بعد كتابتي للبحث، فوجدت أنها لا تتقاطع مع بحثي إلا في الاسم.

منهجية البحث:

استخدمت في هذا البحث المنهج التحليلي النقدي.

خطة البحث: جاءت مكونة من مقدمة، ومباحث ثلاثة:

المبحث الأول: ترجمة البخاري.

المبحث الثاني: جانب من عبقرية الإمام البخاري وذكائه في مصنفاته، وفيه مطالب.

المبحث الثالث: عبقرية الإمام البخاري وابتكاراته في تأليف الجامع الصحيح، وفيه مطالب عدة.

ثم الخاتمة، وفهرس المراجع.

المبحث الأول: ترجمة البخاري.

هو علم مشهور باسمه وكتابه جملة، وأكثر من تطاول عليه، ما عرفه، ولو أنصف المتطاول، ما أقدم على القدح في عَلَمٍ شأنه أنه خلق لهذا الشأن، وهنا نبذة عنه – رحمه الله تعالى.

اسمه أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَة الجعفي، وهو إمام الدنيا في فقه الحديث، وجبل الحفظ، أصله من بخاري، طلب علم الحديث ونبغ فيه وأبدع وألف، عاش حياة حافلة بالعلم والعمل والعبادة إلى أن توفي بقرية «خَرْتَنْكْ»، ودفن بها يوم الفطر بعد صلاة الظهر سنة (256هـ)، وقد عاش (62) سنة، ﷺ.

وأكبر شيء يُعرِّف بالبخاري مصنفاته فمنها: الجامع الصحيح، والأدب المفرد، ورفع اليدين في الصلاة، وجزء القراءة خلف الإمام، والضعفاء، وتاريخه الكبير والصغير، وخلق أفعال العباد. (الخطيب البغدادي، 1422، ج2، ص322) (سير النبلاء، 1406، ج12، ص 458 – 466)

وسوف يكون كلامي على هذه المصنفات، من جهة بيان عبقريته في اختيارها، وبعض ابتكاراته في الجامع الصحيح، كل ذلك باختصار شديد.

المبحث الثاني: جانب من عبقرية الإمام البخاري وذكائه في مصنفاته.

ألف البخاري في الرجال والمتون، وتكلم على الأسانيد والرجال بشكل قلَّ نظيره، ثم نظر في المتون واستنبط منها مصنفات دعت الحاجة إليها.

المطلب الأول: عبقرية البخاري وابتكاره في التصنيف في أحوال الرواة.

تظهر عبقريته في أنه بداية نظر في الرجال؛ لأنهم الإسناد، والإسناد من الدين، وبه حملت الشريعة، فألف كُتُباً في الرجال منها: «التأريخ الكبير». وسبب تأليفه أنه أراد أن يبين الاتصال في الرواية بين الرواة، وأراد أيضا إثبات الأسماء والكنى، كما اشتمل على الجرح والتعديل، وبيان العلل، وقد أستغرق تأليفه طيلة حياته، فقد صنفه أكثر من مرة. (منصور، 2013، ص: 56 – 59)، (كافي، 2010م)

ورتبه على الحروف الهجائية، ومن ابتكاراته أنه ابتدأه بمن اسمه محمد من الصحابة، لشرف هذا الاسم، ثم ذكر التابعين ومن بعدهم، وقد سار على هذا العِجلي في «تاريخ الثقات». وابن حِبان في «الثقات». فبدآ بمن اسمه محمد وأما عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في «كتابه الجرح والتعديل»، والحافظ المزِّي وتلميذه الذهبي وابن حَجَر، ففي كتبهم في رجال الكتب الستة، بدأوا بمن اسمه أحمد، وفي ظني ما فعله البخاري أدق، لورود اسم محمد في الأصلين؛ أكثر من أحمد.

وألف البخاري كتابه «الضعفاء». ليبينهم، فلو ساق أحاديث لهم ولم يحكم عليها بالضعف، فلا حرج عليه؛ لأن من علق فقد ضمن لك، ومن أسند فقد أحالك. (السخاوي، 1424، ج: 1، ص 176)

ومن ابتكاراته أنه أول من كتب في الضعفاء، واللافت أنه لم يبدأ كتبه في الرواة المتكلم فيهم، بمن اسمه محمد، أو أحمد، تأدبا مع الاسمين، وقد سار على هذا أغلب من جاء بعده، منهم: النَّسَائي، وابن حِبَّان، والدَّارقُطْنِي، وأغلب من صنف في الرجال والتراجم المعللة، استفادوا من البخاري، بل بعضهم عيال عليه.(منصور، ص: 631 – 646).

المطلب الثاني: عبقرية البخاري وابتكاره في نقد الرواة.

لم يكن البخاري كغيره، نقدا للرواة، بل كان شديد التوقي في اختيار ألفاظه، قال ورَّاقه: سمعته يقول: ما اغتبت أحداً قط منذ علمت أن الغيبة حرام، فلا يكون لي خصم في الآخرة، فقلت: إن ناسا ينقمون عليك التاريخ، يقولون: فيه اغتياب للناس، فقال: إنما نقلنا ذلك رواية، ولم نقله من عند أنفسنا، وقد قال النبي ﷺ: «**بِئْسَ أَخُو العَشِيرَةِ**». (العسقلاني، هدى الساري، 1379، ص: 532) (البخاري، 1422، برقم 6032)

قال ابن حجر: وللبخاري في كلامه على الرجال تحرٍّ بليغ، وتوقٍّ زائد، ظهر لمن نظر في كلامه في الجرح، فإنه أكثر ما كان يقول: فيه نظر، أو سكتوا عنه، أو تركوه، ونحو هذا، وقلَّ أن يقول: وضاع، أو كذاب، وإنما يقول: رماه فلان، يعني بالكذب أو كذبه فلان.(العسقلاني، 1379، ج: 2، ص: 532)

ومن ألفاظه في الجرح قوله: ليس بشيء، أو في حديثه نظر، أو يتكلمون فيه، أو تركه فلان، أو هو عندهم لين، أو يخالف في بعض حديثه، أو كان فلان يغمزه، أو لا يصح حديثه، أو حديثه مضطرب، أو لا يتابع في حديثه. وهو قليل التوثيق للرواة، فلا تجد له غالبا مدحاً لهم، وهذا عكس منهجه في المتون، ففي المتون هدفه إشاعة الصحيح، وفي الرجال عكس ذلك، لذا كتب في الضعفاء، ولم يكتب في الثقات، وألف في الصحيح.

ومن ألفاظه في التعديل، قوله: صدوق، أو كان من صلحاء الناس، أو أرجو أن يكون صالحا، أو حديثه معروف، أو كان يحفظ، أو ما يُعلم في الإسلام مثله.

ويبدو أن البخاري توَّرع في التعديل كما كان توَّرع في الجرح، فلم يقل صراحة فلان ثقة، بل سكت عن رواة، وهم ثقات، ومن هنا عدَّ بعضهم سكوته عن الرواة في مصنفاته في الرجال توثيقا.

قال ابن تيميَّة الجد: جاء ذكر عكرمة في تاريخ البخاري ولم يطعن فيه، وعادته ذكر الجرح، وقال التهانوي: صمت البخاري عن الرواة، توثيقا لهم. (الشوكاني، 1413، ج: 3، ص: 252) (التهانوي، 1428، ص: 223).

ومن ذكاء البخاري وعدم انحيازه، أنه روى عن أتباع الفرق جميعاً، فقد روى عن أيوب بن عائذ (ثقة رمي بالإرجاء)، وعن عمران بن حِطَّان (صدوق إلا أنه كان على مذهب الخوارج)، وعن عبد الملك بن أعين (صدوق شيعي)، وعن زكريا بن إسحاق (ثقة رمي بالقدر)، وعن بشر بن السري، (ثقة متقن قال برأي جهم ثم تاب)، وعن إبراهيم بن المنذر (صدوق تكلم فيه أحمد لأجل القرآن)، وعن علي بن أبي هاشم (صدوق تكلم فيه للوقف في القرآن). فالمعيار عنده الصدق، ولعله بهذا أراد أن ينفي عن نفسه صفة التعصب، والله أعلم.

ومن عبقريته أنه أخرج لرواة ضعاف، منهم: أسباط البصري، وهذا أقل ما قيل فيه أنه مجهول، وكذبه ابن معين، فقد قرنه بمسلم بن إبراهيم، وهذا الأخير ثقة مأمون، وعلل الحافظ ذكر أسباط، مع أن سند مسلم عالٍ، وعرف عن البخاري عدم ذكر الحديث الواحد في موضعين بسند واحد؛ ولأن أسباط متكلم فيه، فأراد أن يقرنه بمن يقويه. (العسقلاني، 1379، ص 389) (الذهبي، ميزان الاعتدال، 1382، 1/ 176).

وأما تجهيل أبي حاتم لأسباط فمدفوع بمعرفة البخاري له، ويؤكد ما ذكرت أن أَسِيد الْجَمَّال ضعفه جماعة، وأفحش ابن معين فقال: كذاب، وله في الصحيح موضع واحد مقرونا، ولعله كان ثقة عنده، وذكره لكي لا يكرر الإسناد، وقد تابعه جماعة منهم: شُرَيْحِ بْنِ النُّعْمَانِ في مسند أحمد، وسعيد بن منصور في صحيح مسلم. (العسقلاني، فتح الباري، 1379، ج18، ص389) (ابن حنبل، المسند، 1420هـ، برقم 2448) (النيسابوري، مسلم، برقم 220).

ومن ذكائه واحتياطه، أنه كان يعتمد رواة ضبط الكتاب كثيرا، – وكأنه يرى أن ضبط السنة بالكتابة كالقرآن، – لهذا قدمهم في شيوخهم، فقدم الوليد بن مسلم في الأوزاعي، حفص بن غياث في الأعمش، وحماد بن زيد في ثابت البُناني، وكلهم أصحاب مصنفات، والله أعلم.

المطلب الثالث: عبقرية البخاري وابتكاراته في التصنيف في متون السنة والآثار.

بالنظر في مصنفات البخاري تتجلى لك عبقريته، فقد ألفها في أركن الدين الثلاثة المشهورة في الحديث: الإيمان، والإسلام، والإحسان. (صحيح مسلم، برقم: 8).

ففي العقائد ألف «**خلق أفعال العباد**»، وموضوع الرد على القدرية، القائلين بأن العبد يخلق أفعالَ نفسِهِ، وهو ردّ أيضا على الجهمية، والمعطلة، وهو شهادة له أنه من أئمة أهل السنة.

أما الفقه فقد ألف «**الجامع الصحيح**»، وألف جزءًا في «**رفع اليدين في الصلاة**»، ردَّ فيه على بعض فقهاء الكوفة، بيَّن فيه سنية الرفع، وناقش حجة المخالفين، وألف جزءا في « **القراءة خلف الإمام** »، رد فيه عليهم أيضاً، وتعرّض فيه لمسألة قراءة الفاتحة في الصلاة، فهو يرى وجوب قراءة الفاتحة في الصلوات كلها جهرا وسرا، وأن الركعة لا تدرك بالركوع فقط، لفوات القيام والفاتحة. (ابن رجب، فتح الباري، 1996، ج: 5، ص:9)، كل ذلك دون تصريح بالمخالف، فهو ممن يدفع الخطأ بإيجاد الصواب.

وأما في (**الآداب**) فقد ألف «**الأدب المفرد**»، مع ما له في الصحيح، لكن لشدة شرطه في الجامع، لم يخرج فيه أحاديث وآثار تتعلق بالآداب والزهد؛ دون شرطه، ولعلها مما يحتاجه المسلم في شؤون حياته، (تقدمة الشيخ أبو غدة لكتاب فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد لفضل الله الجيلاني، ص: 5 – 6).

وألف «**بِرّ الوالدين**»، وهو جزء من الأدب، لكنه خصه بجزء خاص، كأنه من باب عطف الخاص على العام لأهميته، وقد ظهر لي بإنعام النظر أن كتاب الأدب المفرد شرح لكتاب الأدب الذي في الصحيح، وبالمقارنة بينهما يظهر ذلك، وفيه بحث.

المبحث الثالث: عبقرية الإمام البخاري وابتكاراته في تأليف الجامع الصحيح.

عمدة قياس الرجال والصحيح العالي من السنة النبوي؛ كتاب البخاري «الجامع الصحيح»، فهو غاية في الإتقان، وسبب ذلك العبقرية الفذة، والحفظ الجبار عند البخاري، قال رجل سمعت إسحاق يقول: كأني أنظر إلى (70000) حديث، فقال البخاري: أو تعجب من هذا؟، لعل بعضهم ينظر إلى (200000)، قال البِيكَنْدي: عني البخاري نفسه. (هدى الساري، ص: 489).

ومن الأسباب أيضا التأني في تصنيفه، والتوكل على الله ﷻ، قال: البخاري: ما وضعت في كتابي هذا حديثا إلا اغتسلت وصليت ركعتين، وقد ألفتُ هذا الكتاب في ست عشرة عاماً، وبيضت تراجمه بين قبر النبي ﷺ ومنبره وكنت أصلي لكل ترجمة ركعتين، ولما أكملته عرضته على ابن حنبل، وابن المديني وغيرهم فاستملحوه وشهدوا له بالصحة. (هدى الساري، ص:7، 13،487).

وفي هذا المبحث سأتحدث عن عبقرية البخاري وابتكاراته في كتابه الجامع.

المطلب الأول: عبقرية البخاري وابتكاره في اختيار اسم كتابه الجامع الصحيح.

قال بعض المحدثين: سمى البخاري كتابه الصحيح باسم: « **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه** ». (الشهرزوري، علوم الحديث، 1406، ص: 26) (أبو غدة، 1993، ص9).

وقد أنعم بعض الشراح النظر في الاسم، فوجدوه قد ابتكره بشكل لم يسبق إليه.

قال الحافظ ابن حجر – في بيان كلمات هذا الاسم – : اعلم أن قوله: (**الجامع**): أنه لم يخص بصنف دون صنف من أمور الدين، بل أورد فيه العقائد، والأحكام، والفضائل، والأخبار، وغير ذلك من الآداب والرقائق، لذا فهو جامع بلا ريب. (العسقلاني، النكت على صحيح البخاري، 1426، ص: 75).

وقوله (**المسند الصحيح**): أنه ليس فيه شيء ضعيف عنده، وأن قصده أصالة تخريج الأحاديث متصلة الأسانيد عن بعض أصحاب النبي عن النبي ﷺ، فخرج بهذا القيد المعلقات غير الموصولة فيه، وإنما جيء بها للإشارة والاستئناس، ولبيان أمر ما، فلا ترد عليه شبهة أنه أدخل في الصحيح ما لا ينطبق عليه شروط الصحيح. (أبو زهو، 1378، ص379). وفي هذا بيان لشرطه العام.

وقوله: (**المختصر**) لأنه لم يقصد استيعاب الطرق، أو أنه اختصره من زهاء (600.000) حديث، فعن النسفي قال سمعت البخاري يقول: ما أدخلت في جامعي هذا إلا الذي صح، وتركت من الصحيح الكثير حتى لا يطول. (الذهبي، ج: 12، ص: 402.) (ابن حجر، هدى الساري، ج: 1، ص: 9) .

وقوله: (**من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**) دخل في هذا شمائله، وسيرته، ومغازيه ﷺ. فانظر إلى هذه العبقرية، فكل كلمة في الاسم أدخلت أو أخرجت، أو أدخلت وأخرجت.

المطلب الثاني: عبقرية البخاري وابتكاره في شرط كتابه الجامع الصحيح.

من عبقريته وابتكاراته أنه اختار شرطا حارت فيه العقول؛ لأنه لوَّح ولم يصرح، فشرطه العام في الاسم ظاهر، أما الشرط الخاص فبالاستقراء وممارسة الصحيح، وإنعام النظر فيه بان لجمع من الأئمة، ولعل أولهم، الدارقطني (ت:385هـ)، ثم تتابع الناس، بل وتَتَايَعَ بعضهم.

ومن أفضل من تكلم على الشرط الخاص: الحازمي، وابن الصلاح، وابن تيميَّة، وابن القيم، والزيلعي، وابن حجر، فهم من أكثر من مارس الصحيحين، وعرف منهجهما في الانتقاء.

وخلاصة شرطه أن يكون كل من رواته عدلا ضابطا، وأن يكون الحديث خاليا من علة خفية، ولا شاذا، مع ثبوت لقاء كل راو لمن حدَّث عنه، وكون الراوي أكثر الرواة لشيخه ملازمة ودراية بحديثه ممارسا له، من الطبقة الأولى: جمع بين الحفظ والإتقان وطول الملازمة في السفر والحضر، لا غريبا عن بلد شيخه قليل الجلوس له، إلا أن يكون صاحب كتاب، ومن ليس بهذه الصفات فهو في المتابعات، كرواية ضعيف ضبط روايته بقرينة، أو قُرِن بغيره.

وكل علة في الصحيحين مدفوعة؛ فعنعنة المدلس محمولة لهما على السماع، من جهة أخرى، وحديث المختلط من صحيح حديثه قبل الاختلاط، وما وجد مما لا محمل له فمحمول على الانتقاء؛ لأن مجرد الكلام في الراوي لا يسقط حديثه، فلم يسلم من كلام البشر، إلا من عصمه المولى سبحانه، بل خُرّج في الجامع بالانتقاء والقرائن لناس مُتكلّم فيهم. (العسقلاني، النكت، 1404، ج1، ص 314). (العسقلاني، نزهة النظر، 2000، ص 76). (السيوطي، د.ت، ج1، ص 138).

قلت: والانتقاء منهج دقيق جداً، الظاهر أنه من ابتكار البخاري ولم يُسبق له، والله أعلم.

المطلب الثالث: عبقرية البخاري وابتكاره في افتتاح الجامع الصحيح.

استنبط جمع من العلماء أموراً مبتكرة؛ حول افتتاح البخاري الصحيح بهذا الحديث، أو هذا الإسناد، وإليك قبسا من ابتكاراته.

أولا– ابتكاراته في التراجم.

قال البخاري: باب بَدءِ الوحي، كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ؟ وَقَوْلُ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: {**إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ**}[سورة النساء: 163].

قال البُلْقِينِي ﷺ: بدأ بقوله (كيف بدء الوحي؟) ولم يقل: (كتاب بدء الوحي) ولا (كتاب الوحي)؛ لأن بدء الوحي من بعض الذي يشتمل عليه الوحي. (نقلا عن العسقلاني، هدى الساري مقدمة فتح الباري، 1379، ج: 2، ص: 512).

قلت: والظاهر أن النسخة التي اعتمد عليها البلقيني وابن حجر ليس فيها كلمة كتاب، لكن في فتح الباري وتغليق العليق، يخرج بقوله: كتاب بدء الوحي.

وقال ابن حجر: ويظهر أنه إنما عراه من كلمة باب؛ لأنه أُمُّ الأبواب فكل باب يأتي بعده ينقسم منه، فلا هو يكون قسيما لها، ثم قال البلقيني: وقدمه لأنه قامت عليه الشرائع وهو منبع الخيرات، وجاءت به الرسالات، ومنه عُرف العلم والإيمان. (العسقلاني، هدى الساري مقدمة فتح الباري، 1379، ج: 2، ص 512).

وهذا تفسير منهما لعدم تصديره لهذه الترجمة بقوله (كتاب أو باب) والذي يظهر أن البخاري جعل كل ما أخرجه في الصحيح، من أول حديث إلى آخر حديث فيه، جوابا لسؤال كيف بدء الوحي؟، وفيه من المسائل عن صفات حامل الوحي، وصفات الوحي، وصفات الموحىَ إليه، وليس المراد به البدء على وجه الخصوص. (الخضير، د. ت، ج: 3، ص: 16).

قلت: وهذا من ابتكاراته، أي أنه افتتح الجامع، بعنوان واحد ثم أدرج تحته كل الكتب، فالوحي هو المنبع لما بعده، فلا يكون قسيما مع ما هو أساس له.

ثانيا– ابتكاراته في الأسانيد:

من ابتكاراته أنه بدأ بشيخه (أبو بكر الْحُمَيْدِيّ) عبد الله بن الزبير المكي، وهو إمام كبير، توفي بمكة سنة (219هـ)، روى له الستة وابن ماجه في غير السنن، (العسقلاني، فتح الباري، 1379، ج1، ص 17)، وقد ترك مسندا مطبوعا.

قال البخاري: حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، ... سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ ﷺ عَلَى المِنْبَرِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**، ...».

فكأن البخاري امتثل قول النبي ﷺ: « **قَدِّمُوا قُرَيْشًا وَلَا تَقَدَّمُوهَا** ». (الصنعاني، 1403، الحديث رقم 19893)، قال ابن حجر: «إسناد مرسل صحيح، وله شواهد».

فافتتح كتابه بالرواية عن الحميدي؛ لكونه أفقه قرشي أخذ عنه، بل قال الحاكم: البخاري لا يعْدو الحديث إذا وجده عند الحميدي. لكن يرد على هذا حديث تكفين النبي ﷺ « **فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ** » رواه البخاري عن خمسة، ليس فيهم الحميدي، ثم جاء الحاكم واستدرك عليه من طريق الحميدي، عن ابن عيينة، ولعله ما عدل عنه البخاري إلا لعلة فيه.

ويقال أيضا شيخ الحميدي هنا ابن عيينة وهو مكي أيضاً، فناسب أن يُذكر في أول ترجمة بدء الوحي؛ لأن ابتداء الوحي كان بمكة، ومن ثم ثنَّى بالرواية عن مالك بن أنس في الحديث الثاني من الصحيح؛ لأنه شيخ أهل المدينة، وهي تالية لمكة في نزول الوحي. (العسقلاني، فتح الباري، 1379، ج1 ، ص 17).

لكن ما الدليل على تعليل ما ذُكر من أن البخاري قصد الابتداء بالحميدي؛ لأنه قرشي، مراعاة للحديث، وإشارة لابتداء الوحي؟ بالنظر وجدت أن المحدثين نصوا على أن البخاري كرر الحديث في سبعة مواضع، فنظرت إلى شيوخه، فلم أجد فيهم مكيًّا إلا يحيى بن قَزَعَةَ، لكنه ليس أجلَّ في العلم من الحميدي، وليس شيخه بمكي، لذلك قَدَّم الحميدي، فالتعليل متجه، والله أعلم.

ومما ابتكره البخاري في الأسانيد اختصارها وهو ما يسمى بالتعليق، وقد أبدع فيه، ويرجع سببه لأمرين، الأول: أن يقصد به مجرد الاختصار. والثاني: ألَّا يكون على الحديث شرطه في الصحيح. وغالبا ما يكون التعليق عنده مما يندرج تحت الاختصار، فعدد المعلقات في الصحيح، (1341) حديثا، كلها موصولة في الصحيح، عدا (160) حديثا، لست على شرطه، وهذا لا يعني ضعفها كلها، بل هي أنواع فيها المقبول والمردود، وقد لمَّح لذلك فجعل المعلق المقبول بصيغة مجزومة، مثل: (قال عمر ﷺ) أو (قال الرسول ﷺ) وهو بهذا مقبول عنده. (العسقلاني، هدى الساري، 1379، ص 469). (الجديع، 1424، ج: 2، ص: 851 – 852).

وأما الضعيف فعلقه بصيغة تمريض، كقوله: (يُروى، وحُكِيَ، رُوِي) ونحو هذا من الصيغ، فليس فيه حكم منه بثبوت المعلق، فهو على الضعف اليسير عنده حتى يتبين اتصاله من طريق مقبولة. (الجديع، 1424، ج: 2، ص: 851 – 852). وهذا من عبقريته.

ثالثا: ابتكاراته في المتون:

جاء الحديث الأول في صدر الكتاب بهذا اللفظ: «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ**».

قالوا: إن هذا الحديث مخروم بلا شك، والغالب أن البخاري هو من خرمه؛ لأنه ورد في مسند شيخه الحميدي كاملا من غير خرم. (الحميدي، د . ت، الحديثر رقم 28). والسؤال لماذا خَرَمَ البخاري متنَ الحديثِ؟

قال علي ابن سعيد الحافظ: لعل البخاري قصد ابتدأ جامعه بنية أوكل علمها إلى الحق جل وعلا، وعدل عن واحد من وجهي التقسيم؛ معرضا عن التزكية التي لا يناسبها هذا المقام. (نقلا عن العسقلاني، فتح الباري ، 1379، ج1، ص17).

وقال ابن حجر: لما كان البخاري كالمخبر عن نفسه في كتابه هذا، جملة هذا الحديث، حذف الجزء المشعرة بالقربة المحضة هربا من التزكية، وبقيت العبارة المترددة المحتملة تفويضا للأمر إلى الله تعالى المطلع على نيته المجازي له بمقتضى سريرته، ولما كانت عادة المؤلفين أن يضمنوا الخطب اختياراتهم واصطلاحهم في مذاهبهم، وكانت الرواية بالمعنى، وجواز اختصار الحديث، من رأي المصنف، وترجيح إسناد السماع على الإسناد المعنعن وغيره، استعمل كل ذلك في هذا المكان بعبارة هذا الحديث إسنادا ومتنا. (العسقلاني، فتح الباري، 1379. ج1، ص15).

ودليل أن حذف جزء من الحديث من فعل البخاري؛ أنه جاء في باقي المواضع الستة كاملا: «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَإِنَّمَا لِامْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوِ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ**». فتعليلهم أن البخاري فعل هذ فرارا من التزكية متجه أيضاً.

ويَرِدُ على قول ابن حجر، أن البخاري تَبِع المصنفين في أنهم يبتدئون كتبهم بخطب تتضمن كيت وكيت، فيه نظر من جهة أن المصنفين في ذلك الزمن، لم يكن في عرفهم أن مصنفاتهم تحتوي على مقدمات، ولك أن تنظر في موطأ مالك، ومصنف عبد الرزاق، ومسند أحمد، وطبقات ابن سعد، وكتب البخاري، وغيرها، فرَجَحَ أن البخاري مبتكر لا مقلد، وقد جاءت مقدمات وخطب في كتب ابن قتيبة الدينوري (ت: 276هـ)، وخليفة خياط (ت:240هـ)، والله أعلم.

ومن عبقريته، أنه بدأ الصحيح بحديث صحيح غريب، إشارة منه إلى غربة الدين، كما جاء عن عبد الرحمن بن صخر ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ**». (النيسابوري، د.ت، الحديث رقم 145). وحديث النية غريب فكل من خرَّجه كان من طريق يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الأنصاري، به...، عن عُمَرَ ﷺ. (ابن حنبل، 1420، برقم 168) (النيسابوري، د.ت، برقم 5036).

ثم اشتهر عن يحيى، ومن هنا طرأت عليه الشهرة، فهو حديث غريب في أوله، مستفيض في آخره، فهو صحيح غريب. (أبو شهبة ، 1418، ص202). (عتر، 1418، 406). وكذا بدأ الإسلام صحيحا غريباً في أوله على رجل واحد وهو النبي ﷺ، ثم امرأة، وهي خديجة – رضي الله عنها – ثم جاء رجل، ثم آخر، وهكذا إلى إسلام عمر بعد (40) نفساً، ثم بعد (23) سنة، جاء نصر الله والفتح، ودخل الناس في الإسلام، ثم اشتهر، وتواتر في آخره، وأصبح دولة عظمى، ومهما تمر به الأمة من ضعف، فإن في اسم يحيى بن سعيد الأنصاري، الذي اشتهر بعده الحديث، من الفأل الطيب ما لا يخفى، والعلم عند الله.

المطلب الرابع: عبقرية البخاري وابتكاره في ترتيب كتبه الجامع الصحيح.

الترتيب بين كتب الجامع الصحيح من عبقرية البخاري وابتكاراته، غير أنه ربما استأنس بترتيب مالك في الموطأ؛ لشغفه به، وقد أبان البُلْقِيني عن فلسفة مناسبة كتب الجامع الصحيح والوحدة المعنوي فيه بشكل لم يسبق إليه، ومن جاء بعده بنى عليه، ولك أن ترجع إليه في كتاب ابن حجر، فقد نقله كاملا وزاد عليه.(هدى الساري، 1379، ص: 470 – 473). وزاد كاتب هذه السطور فقال:

قال البُلْقِيني: قدم البخاري بدء **الوحي**؛ لأنه قامت به الشرائع، وهو منبع الخيرات، وجاءت الرسالات، ثم ذكر بعده (**كتاب الإيمان**).

قلت: ثم جاء ترتيبه على ما جاء في حديث ابن عمر بني الإسلام على خمس. (النيسابوري، د.ت، برقم 16).

واختلفت نسخ الجامع الصحيح في الصيام والمناسك أيهما قبل الآخر، لاختلاف روايات الأحاديث، والراجح رواية تقديم الصيام على الحج كما جاء في صحيح مسلم أما رواية البخاري فهي بالمعنى. (فتح الباري، 1379، ج1، ص 109).

قلت: وأغلب مصنفات الفقه على تقديم الصوم، فهم يبدأون بأحكام الطهارة، ثم صفة الصلاة، ثم الزكاة، ثم الصوم، ثم المناسك (الحج والعمرة)، ولك أن تنظر كتاب فتح القدير لابن همام، وكتاب أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك للدردير، وكتاب المجموع شرح المهذب للنووي، وكتاب زاد المستقنع لموسى الحنبلي، والمحلى لابن حزم وغيرها.

ولم ذكر البلقيني كتاب الإجارة وهو مذكور في النسخ التي بين يدي، بعد كتاب الشفعة، فأين كتاب الإجارة؟

قال ابن حجر: قوله: (كتاب الإجارة. بسم الله الرحمن الرحيم. في الإجارات) كذا في رواية المستملي، وسقط لإبراهيم بن مَعْقِل النِّسَفي راوي الصحيح عن البخاري، قوله: «في الإجارات»، وسقط للباقين «كتاب الإجارة». (فتح الباري، 1379، ج7، ص 95).

فلا أدري هل يريد ابن حجر سقط الكتاب بأحاديثه، أم سقطت الترجمة فقط؟ ولعل علاقة كتاب الشفعة بكتاب الإجارة أن يقال: لما كان البيع لا يكون إلا في تمليك الماديات، والشفعة من ذلك أردف كتاب الإجارة الذي هو بيع المنفعة، ولما كان هذا الإجار بمال ينتقل من المستأجر إلى المؤجر ناسب ذكر الحوالة، والله أعلم.

وقال البلقيني: ذكر (**كِتَاب المَنَاقِبِ**) المتعلقة بهذه الأمة، وبدأ بقريش؛ لأن بلسانهم أنزل الكتاب. (هدى الساري، 1379، ص: 472). (السيوطي، الإتقان، 1394، ج1، ص 169، و208).

وربما قدم البخاري قريشا لحديث: «**قَدِّمُوا قُرَيْشًا وَلَا تَقَدَّمُوهَا**». فظاهره العموم في كل شيء، وأن الأمر للإيجاب. (الصنعاني، التنوير، 1432، ج8، ص64).

ثم قال البلقيني: (**كِتَابُ الأَشْرِبَةِ**) ولما كانت المشروبات والمأكولات قد يحصل منها مرض في البدن [**يقصد كِتَاب المَرْضَى**] ما يضطر إلى معاينة الطبيب قال: (**كِتَاب الطِّبِّ**). قلت: لم يفرد البلقيني كتاب المرضى، ولعله اعتمد رواية النسفي؛ لأنه لم يفرده من الطب كما قال ابن حجر. (فتح الباري، 1379، ج16، ص126).

ثم قال البلقيني: ولما انقضى الكلام على الأكل والشرب وما يزيل الداء المتولد منهما أردف بـ(**كِتَاب اللِّبَاسِ**)، وكان كثير منها – أي المظاهر الخارجية – يتعلق بآداب النفس، أردفها بـ(**كِتَاب الأَدَبِ**).

قلت: وتفصيل مجيء الأدب بعد اللباس؛ لأن اللباس عادة هو سبب ومظهر من مظاهر الكبر والخيلاء والعجب، كما جاء في الآيات والأحاديث قال تعالى – حكاية على تكبر قارون- : {**فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ**}[القصص: 79]. وفي الحديث مرفوعا: «**لاَ يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خُيَلاَءَ**». (البخاري، 1422، برقم 5783).كان من المناسب أن يذكر بعده كتاب الأدب، ولما كان الاستئذان من الأدب العالي خصه بكتاب كأنه من باب عطف الخاص على العام، فقال: و(**كِتَاب الِاسْتِئْذَانِ**)، والله أعلم.

ثم قال: ولما كان الاستئذان والسلام سبباً لفتح الأبواب الأرضية أردفها بـ(**كِتَاب الدَّعَوَاتِ**) التي هي سبب لفتح الأبواب السماوية. وكذلك لما كان الذكر والدعاء سببا للاتعاظ ذكر (**كِتَاب الرِّقَاقِ**) والزهد، ثم ذكر ما يوضح أن تدبير الأمور كلها وتصريفها بيد الله تعالى فقال:

(**كِتَابُ القَدَرِ**) ولما كان القدر غيب قد تتعلق عليه أمور أردف (**كِتَاب الأَيْمَانِ وَالنُّذُورِ**) وكان ربما ترتب على النذر كفارة ضم إليه (**الأَيْمَانِ**) وكانت الأيمان والنذور قد تحتاج إلى كفارات، قال:

(**كِتَابُ كَفَّارَاتِ الأَيْمَانِ**) وربما تمت أحوال الإنسان في الدنيا وكان عليه كفارة والتزام، ذكر أحواله بعد الموت، فقال: (**كِتَابُ الفَرَائِضِ**) ثم قال:

(**كِتَابُ الحُدُودِ**) ولما كان من الحدود: السرقة، والزنة، والقذف، والحرابة، والقتل، ذكر [(**كِتَاب الدِّيَاتِ**)] ولما كان من الحدود ما فيه دية كحد الردة، ذكر بعده (**كِتَابُ اسْتِتَابَةِ المُرْتَدِّينَ وَالمُعَانِدِينَ وَقِتَالِهِمْ**) ولما كان حال المرتد مكرها لا يكفر، قال: (**كِتَابُ الإِكْرَاهِ**) وربما أضمر المكره في نفسه حيلة تدفع عنه، ذكر: (**كِتَاب الحِيَلِ**) ولما كانت الحيلة ربما يكون فيها ارتكاب الخفي أردف بـ(**كِتَاب التَّعْبِيرِ**) للرؤيا؛ لأنها مما يخفي وإن ظهر للمعبر، وقال الله تعالى: {**وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ**}[الإسراء: 60]، أعقب ذلك بقوله:

(**كِتَابُ الفِتَنِ**) وكان من الفتن ما يرجع فيه إلى الحكام فهم الذين يسعون في تسكين الفتنة غالبا فقال:

(**كِتَابُ الأَحْكَامِ**) ولما كانت الإمامة والحكم قد يتمناها قوم أردف ذلك بـ(**كِتَاب التَّمَنِّي**) ولما كان مدار حكم الحكام في الغالب على الأخبار الآحاد قال: (**كِتَابُ أَخْبَارِ الآحَادِ**) ولما كانت الأحكام تحتاج إلى القرآن والسنة قال:

(**كِتَابُ الِاعْتِصَامِ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ**) وكان أساس عصمة المرء أولا وآخرا هو إفراد الله بالعبادة، ختم بـ(**كِتَابُ التَّوْحِيدِ**). (العسقلاني، هدى الساري مقدمة فتح الباري، 1379، ص 473). وسيأتي المزيد على عبقريته في ختم الصحيح.

المطلب الخامس: عبقرية البخاري في تراجم الأبواب وبيان فقه المتون.

جمع الأحاديث المتعلقة بالموضوع الواحد، ثم وضع تراجم عليها، أمر بالغ الأهمية في فقه الحديث، وخصوصا إذا كانت التراجم الاستنباطية؛ لأن بها تظهر العبقرية عند المحدث.

قال نور الدين عتر: يمكننا أن نعتبر هذا النوع من التراجم خصوصية للجامع الصحيح إجمالا، وقد يشاركه غيره في القليل منه، ثم يتفرد البخاري بألوان كثيرة منه، فهو أحيانا يريد الوصول إلى نتيجة لا تدل عليها الأحاديث بصورة مباشرة، بل بِإِعْمَالِ فِكْرِهِ، وقد يترجم البخاري بشيء بديهي ربما يظن أنه قليل الجدوى، ولكن بالبحث تظهر فائدته.(عتر، الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح، 1430، ص 83 – 84)

ودليل سعة باع البخاري في الفقه أنه يكرر الحديث الواحد عشرات المرات، ومن ذلك حديث بريرة مولاة السيدة عائشة ﵂ ، اشترتها عائشة ثم اعتقتها، وكانت تخدمها قبل شرائها لها، (العسقلاني، الإصابة، 1412، ج7، ص535).

فقد كرر حديثها في اثني عشر كتاباً، وهي: كتاب الصلاة، والزكاة، والبيوع، والعتق، والمكاتب، والهبة، والشروط، والنكاح، والطلاق، الأطعمة، كفارات الأيمان، الفرائض، وفي أربعة وعشرين باباً تقريباً، فالحديث في فقه البخاري اشتمل على الوعظ على المنبر، والبيع، والشراء، والعتق، والولاء، والمكاتبة، الاستعانة، والشروط، والهدية، والصدقة، والنكاح بين العبد والحرة، والشفاعة، والطعام، والميراث. فيُعلم من هذا وغيره، فوائد التكرار في الجامع، وأنها تزيّنه وتحلّيه، ولا تقدح فيه، وهنا أمثلة على عبقرية البخاري في الاستنباط الفقهي.

المثال الأول – ترجم البخاري بقوله: (**بَابُ الصَّلاَةِ عَلَى الحَصِيرِ**)، وقد صلى جابر، وأبو سعيد الخدري ﵄: «**فِي السَّفِينَةِ قَائِمًا**» .... وما تضمنته الترجمة إشارة إلى الرَدِّ عَلَى مَنْ كَرِهَ ذلك، كابن الزبير. (عتر، الإمام البخاري، 1430، ص48).

ففيها تنبيه إلى ما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه وغيره من طريق شريح بن هانئ أنه سأل السيدة عائشة: أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي عَلَى الحَصِيرِ، وَاللهُ يَقُول: {**وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا**}[الإسراء: 8]؟ فَقَالَتْ: «لَمْ يَكُنْ يُصَلِّي عَلَى الْحَصِيرِ»، فكأنه رآه

شاذا لمعارضته حديث الباب، أو لم يثبت عنده، فظهرت الفوائد القيمة التي وراء هذه التراجم. (العسقلاني، فتح الباري، 1379، ج12، ص91) (عتر، الإمام البخاري، 1430، ص83،84).

قال ابن المنير: ووجه مناسبة إدخال هذا الأثر في الباب؛ لأنهما اشتركا في الصلاة على غير الأرض لئلا يتخيل أن مباشرة الأرض شرط في الصلاة. (ابن المنير، 1407، ص84).

وقال العيني: وثمة وجه أقوى، وهو أن الصلاة على الحصير في هذا الباب، وفي الباب قبله: على الخمرة، وكل واحد من الحصير والخمرة من سعف النخل، ويسمى: سجَّادة، والسفينة مثل السجَّادة على وجه الماء، فكما أن المصلي يسجد على الخمرة والحصير دون الأرض، فكذلك الذي يصلي في السفينة يسجد على غير الأرض.(عمدة القاري، د.ت، ج4، ص109).

المثال الثاني: ترجم البخاري بقوله: (**باب النَّظَرِ إِلَى المَرْأَةِ قَبْلَ التَّزْوِيجِ**) وروى حديثين:

أولها: عَنْ عَائِشَةَ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا –، قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « **رَأَيْتُكِ فِي المَنَامِ يَجِيءُ بِكِ المَلَكُ فِي سَرَقَةٍ مِنْ حَرِيرٍ، فَقَالَ لِي: هَذِهِ امْرَأَتُكَ، فَكَشَفْتُ عَنْ وَجْهِكِ الثَّوْبَ** ... ».

ثانيها: عَنْ سَهْلٍ ﷺ، « **أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جِئْتُ لِأَهَبَ لَكَ نَفْسِي، فَنَظَرَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ**،... ». الحديث. (البخاري، 1422، برقم 5125. و5126).

قال ابن حجر: حديث التصريح بالنظر ليس على شرط البخاري وقد استنبط البخاري جواز النظر من حديثي الباب. (العسقلاني، فتح الباري، 1379، ج14، ص377). وقال غيره: استدل البخاري على جواز النظر إلى المخطوبة بقول الرسول ﷺ لعائشة رضى الله عنها: «**رَأَيْتُكِ فِي المَنَامِ**»، وهذا استدلال بديع حسن؛ لأن فِعْلَ النبي ﷺ لا فرق بينه في اليقظة والنوم، وقد كشف لها عن وجهها. (السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، 1413، ج2، ص240).

المطلب السادس: عبقرية البخاري وابتكاره في ختم الجامع الصحيح.

ختم البخاري الجامع الصحيح بكتاب سماه (التوحيد) وترجم لآخر باب فيه بقوله: باب قول الله تعالى: {**وَنَضَعُ المَوَازِينَ القِسْطَ لِيَوْمِ القِيَامَةِ**}[الأنبياء: 47]، وأن أعمال بني آدم وقولهم يوزن. وأورد فيه أثرا، وقال مجاهد: «القُسْطَاسُ: العدل بالرومية».

ثم ساق آخر حديث في الجامع، بإسناده: عن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ، قال: قال النبي ﷺ: «**كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ العَظِيمِ**». (برقم 7563)

وقد تقدم أنه بدأ الجامع بحديث صحيح غريب، وها هو بعبقريته يختمه بحديث صحيح غريب، إشارة منه لغربة الإسلام في آخر الزمان. قال ابن حجر: أخرج هذا الإسناد أحمد، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وابن حِبَّان، كلهم من طريق محمد بن فُضَيل، لم أر هذا الحديث إلا من طريقه، وقال الترمذي: «حسن صحيح غريب».

ووجه الغرابة فيه: تفرد به محمد بن فضيل وتفرد به شيخه وتفرد به شيخ شيخه وصاحبيه، وهو لا يروى إلا من وجه واحد، سندا ومتنا. (فتح الباري ، 1379، ج21، ص164). (عتر، منهج النقد، 1418، ص 397).

فهذا الحديث أكثر غربة من الحديث الأول في بداية الجامع، وقد بدأ البخاري تراجم الأبواب في فاتحة الجامع الصحيح، بآية، كما مرَّ، وختم أبواب الجامع بآية، فقال: بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {**وَنَضَعُ المَوَازِينَ** ...}، وبين الآيتين مناسبة لا تخفى، ولعله تعمد من اسمه أحمد من شيوخه، ليختم به أحاديث الجامع، ثم ذكر أثرا لمجاهد، وخصه لبيان معنى القسطاس، مع أنه قد ورد عن قتادة؛ ربما إشارة منه إلى أن السير بين الإخلاص والتوحيد يحتاج مجاهدا، يموت ساجدا حقيقة أو حكما، وقد مات مجاهد بن جبر – رحمه الله، ساجدا، سنة (102هـ). (الذهبي، سير أعلام، 1406، ج4، ص455). ومع هذا أشار بالحديث ليُسر الذكر، وعظيم فضله تعالى، والله أعلم.

ومن عبقريته أنه ختم بالتسبيح، إشارة منه لأمر الله تعالى: {**وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ**}[سورة طه: 130]، وخبر الملائكة في تسبيح ربهم معلوم، وفي حديث أَبِي ذَرٍّ ﷺ، يَا رَسُولَ اللهِ أَخْبِرْنِي بِأَحَبِّ الْكَلَامِ إِلَى اللهِ، فَقَالَ: « **إِنَّ أَحَبَّ الْكَلَامِ إِلَى اللهِ: سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ** ». (العسقلاني، فتح الباري، 1379، ج21، ص164) (النيسابوري، برقم 2731).

وقد جاء ما يدل على استحباب ختم المجالس بالتسبيح وأنه كفارة له، فعن رافع بن خديج ﷺ قال: كان رسول الله ﷺ بأخرة إذا اجتمع إليه أصحابه فأراد أن ينهض قال: « **سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ، عَمِلْتُ سُوءًا، وَظَلَمْتُ نَفْسِي، فَاغْفِرْ لِي**، ... الحديث (ابن المنير، 1407، ص 432-433). (الحاكم، المستدرك، 1990، برقم: 1972).

وقد تأدب المصنف في فاتحة كتابه الجامع وخاتمته بآداب الحق والسنة، فأدبه ابتداء كان بإخلاص النية، وفي الانتهاء كان بمراقبة خواطر النفس، ومناقشتها على الماضي، والاعتماد على ما جعله الشرع مكفراً لكل ما لعله يحتاج إلى تكفير. (ابن المنير، 1407، ص 432 – 433). قال ابن الزكي: بدأ المقال بتصحيح النية، لأنها سابقة للعمل، ونبه القارئ إلى إخلاصها في البداية، لما يترتب عليها من ثقل الميزان في النهاية، وذلك حسن الختام وغاية المرام. (قاسم، منار القاري، 1410، ج5، ص382، 383).

وليس المقصود ختم الكتاب ببيان الميزان، بل هو لإرادة أن يكون آخر كلامه تسبيحا وتحميدا، كما أنه ذكر حديث النية في أول الكتاب إرادة لبيان إخلاصه فيه، ففيه الإشعار بما كان عليه مؤلفه في حالتيه أولا وآخرا، وباطنا وظاهرا.(الكرماني، الكواكب، 1401، ج25، ص96).

قال ابن حجر: لكن يرد عليه حديث في هذا الباب، ويظهر أنه قصد الختم بما دل على وزن الأعمال؛ لأنه آخر التكليف فليس بعد الوزن إلا الاستقرار في إحدى الدارين، ومن سيخرج من جهنم بالشفاعة ممن كتب عليه التعذيب من الموحدين. (فتح الباري، 1379، ج21، ص164).

وقد أرشد لأثقل ما في الميزان مع خفته على اللسان، ولفظ الرحمن مطابق لذلك الثواب الجزيل، على هذا العمل القليل، فمنشؤه صفة الرحمانية الدالة على جلائل النعم. (الكوراني، الكوثر الجاري، 1429، ج11، ص328).

ومن بديع ابتكاراته أنه ختم بصفة الكلام؛ لأنه المدار الذي ثبتت عليه الشرائع، ولهذا افتتح كتابه ببدء الوحي فالانتهاء إلى ما منه الابتداء، بدأ بمبدأ المبادي، وهو: الوحي، والنية، وختم بغاية الغايات، وهو التسبيح. (الكرماني، 1401، ج25، ص96). (الكشميري، 1426، ج6، ص616)كأنه من باب رد العجز على الصدر.

وقال البلقيني: بدأ بحديث النية وختم بوزن الأعمال، ولما كان التوحيد هو العصمة، ختم به، وكان ثقل الموازين وخفتها آخر الأمور التي يظهر بها المفلح من الخاسر جعل آخر تراجمه: {**وَنَضَعُ المَوَازِينَ** ...}، وأن أعمال بني آدم يوزن منها ما كان بالنية الخالصة لله تعالى. (نقلا عن العسقلاني، هدى الساري، 1379، ص473). ويقال: ختم بالتوحيد، وبحديث التسبيح، إشارة ومراعاة لحديث معاذ ﷺ: «**مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ**». (السجستاني، السنن، د.ت، برقم 3116).

فالتسبيح مؤدياً للتوحيد بأتم وجه. وفيه تنبيه على أن المراد بحديث: «**مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ**»، هو أن يكون آخر كلامه ما يدل على أنه موحد لله بأي عبادة كانت لا بالحديث بعينه؛ لأن المراعى في الباب المعنى لا المبنى، ويؤيده في الجملة: أن آخر كلام رسول الله ﷺ المعلوم كان غير هذه الكلمة، وهو قوله: «**فِي الرَّفِيقِ الأَعْلَى**». (البخاري، 1422، برقم 4438). ولكونه من ثمرات كمال التوحيد، كان دالاً عليه بأتم وجه، ففي هذا الختم المبارك تفاؤل بالختم لمن يعتني بهذا الكتاب على التوحيد إن شاء الله تعالى. (السندي، د. ت، ج4، ص530).

ولعله ختم به؛ لأن من جاء بما فيه، ولم يأت بالتوحيد كان خاسرا، قال تعالى: {**وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا**}[الفرقان: 23]. وأما من قصر في الطاعات، وجاء بالتوحيد فأمره إلى الله تعالى، وهو ناج في الجملة كما جاء في الحديث (البخاري، 1422، برقم 44). والخلاصة ختم الإمام البخاري – رحمه الله- بكتاب التوحيد لأن النجاة به من النار، وختم بحديث التسبيح لبيان أهمية الذكر؛ ولأنه أسهل العبادات وأسرعها – لمن وفقه له، وهذا من كرم الله سبحانه وتعالى، ألا ترى إلى الكافر لو وفق للنطق بالشهادة قبل موته بلحظات نجا، لحديث أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، حيث قال: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الحُرَقَةِ، فَصَبَّحْنَا القَوْمَ فَهَزَمْنَاهُمْ، وَلَحِقْتُ أَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ رَجُلًا مِنْهُمْ، فَلَمَّا غَشِينَاهُ، قَالَ: لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَكَفَّ الأَنْصَارِيُّ فَطَعَنْتُهُ بِرُمْحِي حَتَّى قَتَلْتُهُ، فَلَمَّا قَدِمْنَا بَلَغَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: « **يَا أُسَامَةُ، أَقَتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ** » قُلْتُ: كَانَ مُتَعَوِّذًا، فَمَا زَالَ يُكَرِّرُهَا، حَتَّى تَمَنَّيْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ قَبْلَ ذَلِكَ اليَوْمِ. فالشهادة أعظم أركان الإسلام، ونافلتها من أعلى النوافل، وهو الذكر والتسبيح. والله أعلم.

والحمد لله رب العالمين

الخاتمة:

بعد هذا التطواف السريع بين جنابات مصنفات البخاري وخصوصاً كتابه الصحيح، ظهرت بعض النتائج والتوصيات، التي بلا شك تزيد الثقة في علم الإمام البخاري ومصنفاته، ومنهجه، وهذه أهمها:

أولاً– النتائج:

1. البخاري مع ذكائه وعبقريته مبتكر؛ فهو أول من صنف في الضعفاء، وفي الصحيح المجرد، وهو مبتكر في المنهجية والترتيب والاختيار والتنسيق، وكثير ممن جاءوا بعده أخذوا منه.
2. ظهر من خلال البحث أن الإمام البخاري ذكي وعبقري ومبتكر ومجتهد في السند والمتن، مع تواضع جم.
3. ضمت مصنفات البخاري أركان الإسلام عقيدة وشريعة وأخلاقا.
4. التكرار في الجامع الصحيح للإمام البخاري فيه حكمة بالغة، وفما كان لكرر حديث بريرة بهذا العدد بلا حكمة.
5. في هذا البحث رد ضمني عام على كل من تطاول على هذا الإمام الكبير، وكتابه العظيم الجامح الصحيح.

6. قلة مؤلفات البخاري مع غزارة علمه، دليل على الإتقان، وأنه ذا منهج كيفي لا كمي.
7. كل التعليلات والتفسيرات التي جاءت في البحث، وقيلت عن البخاري في كتابه الصحيح، صحيحة بعد البحث.
8. للبخاري منهجية وعبقرية في الاحتياط في الرواية ودفع التعصب، والحكم على الرواة.
9. منهجية البخاري في التصنيف حاضرة في ذهنه في أغلب مصنفاته.
10. الوحدة المعنوية في كتاب الإمام البخاري الجامع الصحيح بين كتبه دقيقة جداً. والله أعلم.

ثانياً– التوصيات:

أوصي نفسي ومن قرأ هذا البحث بتقوى الله تعالى في السر والعلن، وتعظيم الإمام البخاري؛ وذلك بنشر سيرته والتعريف به وبكتبه، ومحاولة اقتنائها كلها (فهي قليلة)، للتعرف عليه والذود عنه؛ لأنه يتعرض لهجمة شرسة من الطاعنين في السنة، لعلمهم أن تشويها البخاري والقضاء عليه وإسقاطه من قلوب المسلمين؛ دمار عظيم للسنة والدين، فوجب الرد عليهم والتصدي لهم، والله الموفق.

المراجع:

1. ابن المنير، ناصر الدين. (**1407**). **المتواري على أبواب البخاري**. الكويت: مكتبة المعلا، ط1.
2. ابن حنبل، أحمد. (**1420هـ**). **المسند**. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1.
3. ابن رجب، أحمد الحنبلي. (**1996**). **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**. المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية.
4. أبو زهو، محمد محمد. (**1378**). **الحديث والمحدثون**. القاهرة: دار الفكر العربي.
5. أبو شهبة، محمد محمد. (**1418**). **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**. دمشق: دار الفكر.
6. أبو غدة، عبد الفتاح محمد. (**1993**). **تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي**. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامي.
7. البخاري، محمد إسماعيل. (**1422**). **صحيح البخاري**. القاهرة: دار طوق النجاة، ط1.
8. البغدادي، أبو بكر الخطيب. (**1422**). **تاريخ بغداد**. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1.
9. التهانوي، ظفر. (**1428**). **قواعد في علوم الحديث**. بيروت: دار البشائر.
10. الجديع، عبد الله يوسف. (**1424**). **تحرير علوم الحديث**. بيروت: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع.
11. الحاكم، محمد بن عبد الله. (**1990**). **المستدرك على الصحيحين**. بيروت: دار الكتب العلمية.
12. الحميدي، عبد الله بن الزبير. (**د . ت**). **مسند الحميدي. بيروت**: دار الكتب العلمية، ط1.
13. الخضير، عبد الكريم محمد. (**د. ت**). **شرح صحيح البخاري**. الرياض: المكتبة الشاملة.
14. الذهبي، محمد شمس الدين. (**1382**). **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**. بيروت: دار المعرفة.
15. الذهبي، محمد شمس الدين. (**1406**). **سير أعلام النبلاء**. دمشق: دار الرشيد.
16. السبكي، تاج الدين. (**1413**). **طبقات الشافعية الكبرى**. القاهرة: دار هجر.

17. السجستاني، سليمان أبو داود. (**د.ت**). **سنن أبي داود. صيدا**: المكتبة العصرية، ط1.
18. السخاوي، محمد عبد الرحمن. (**1424**). **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث** (المجلد 1). القاهرة: مكتبة السنة.
19. السندي، محمد عبد الهادي. (**د. ت**). **حاشية السندى على صحيح البخارى**. بيروت: دار الفكر، ط1.
20. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (**1394**). **الإتقان في علوم القرآن**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
21. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. (**د.ت**). **تدريب الراوي شرح تقريب النواوي**. الرياض: مكتبة الرياض الحديثة.
22. الشهرزوري، أبو عمرو ابن الصلاح. (**1406**). **علوم الحديث**. دمشق: در الفكر، ط3.
23. الشوكاني، محمد علي. (**1413**). **نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار**. القاهرة: دار الحديث.
24. الصنعاني، عبد الرزاق بن همام. (**1403**). **مصنف عبد الرزاق**. بيروت: المكتب الإسلامي.
25. الصنعاني، محمد بن إسماعيل. (**1432**). **التنوير شرح الجامع الصغير**. الرياض: مكتبة دار السلام، ط1.
26. عتر، نور الدين محمد. (**1418**). **منهج النقد في علوم الحديث**. دمشق: دار الفكر.
27. عتر، نور الدين محمد. (**1430**). **الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح**. القاهرة: البصائر.
28. العسقلاني، أحمد ابن حجر. (**1379**). **فتح الباري شرح صحيح البخاري**. بيروت: دار المعرفة.
29. العسقلاني، أحمد ابن حجر. (**1379**). **هدى الساري مقدمة فتح الباري**. بيروت: دار المعرفة، ط3.
30. العسقلاني، ابن حجر. (**1404**). **النكت على ابن الصلاح**. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.
31. العسقلاني، أحمد ابن حجر. (**1426**). **النكت على صحيح البخاري**. القاهرة: المكتبة الإسلامية، ط1.
32. العسقلاني، أحمد ابن حجر. (**2000**). **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**. دمشق: مطبعة الصباح ط5.
33. العسقلاني، أحمد بن حجر. (**1412**). **الإصابة في تمييز الصحابة**. بيروت: دار الجيل.
34. العيني، بدر الدين. (**د. ت**). **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**. بيروت: دار إحياء التراث ط1.
35. قاسم، حمزة محمد. (**1410**). **منار القاري شرح صحيح البخاري**. دمشق: مكتبة دار البيان.
36. كافي، أبو بكر. (**2010م**). **منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح**. بيروت: دار ابن حزم، ط1.
37. الكرماني، محمد بن يوسف. (**1401**). **الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري**. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
38. الكشميري، محمد أنور. (**1426**). **فيض الباري على شرح صحيح البخاري**. بيروت: دار الكتب العلمية.
39. الكوراني، أحمد بن إسماعيل. (**1429**). **الكوثر الجاري إلى رياض أحاديث البخاري**. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1.
40. منصور، أحمد عبد الله. (**2013**). **منهج الإمام البخاري في التعليل من خلال كتابه التاريخ الكبير** (المجلد 1). بيروت: دار البشائر.
41. النيسابوري، مسلم الحجاج. (**د.ت**). **صحيح مسلم**. بيروت: دار إحياء التراث العربي.